Sudan Rights
Watch Network

شبكة مراقبة حقوق الانسان-السودان

دارفور بين فكي الصراع
انتهاكات مستمرة وأزمة إنسانية متفاقمة

تقرير عن الأوضاع الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم
دارفور خلال شهر ديسمبر 2024

Sudan Rights Watch

Sudan Rights Watch Network

المحتويات

مقدمة: 3
المنهجية 4
ملخص التقرير: 5
الاطار القانوني: 6
اولاً: الأوضاع الأمنية: 7
ولاية شمال دارفور: 7
ولاية جنوب دارفور: 9
ولاية شرق دارفور: 10
ولاية وسط دارفور: 11
ولاية غرب دارفور: 13
ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان: 14
ولاية شمال دارفور: 14
ولاية جنوب دارفور: 15
ولاية شرق دارفور: 16
ولاية وسط دارفور: 16
ولاية غرب دارفور: 16
التوصيات: 17

مقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية متخصصة في مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، تهدف الشبكة إلى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان وزيادة الوعي بالحقوق الأساسية في البلاد.

توفر الشبكة معلومات دقيقة وموثوقة عن وضع حقوق الإنسان في إقليم دارفور من خلال نشر تقارير دورية تغطي الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان، كما تقوم بإصدار نشرات عاجلة تتناول الأحداث الراهنة التي لها تأثير كبير في حالة الضرورة. تستند هذه التقارير إلى جمع البيانات مباشرة من المراقبين/ات بدارفور، وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية حول انتهاكات حقوق الإنسان وأنماطها وأماكن وقوعها.

علاوة على ذلك، تسعى الشبكة إلى تعزيز المناصرة من أجل العدالة والمساءلة، وحفظ الذاكرة الجماعية للانتهاكات، ودعم حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة بتلك الانتهاكات لبناء مجتمع أكثر عدلاً واحتراماً لحقوق الإنسان في السودان.

المنهجية

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات التي جمعها الراصدين/ات الميدانيين/ات بالشبكة المنتشرون في ولايات دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة، تستخدم شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصممت خصيصًا لجمع بيانات رئيسية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية.

يحتوي هذا النموذج على أسئلة تتعلق بطبيعة الانتهاكات، أنماطها، وسياقها، تعريف الجناة، بالإضافة إلى تفاصيل ديموغرافية وإنسانية تساعد في فهم الفئات المتضررة بشكل أفضل وأماكن تواجدهم.

يتم تعبئة النموذج بواسطة راصدي الشبكة المنتشرين في(شمال دارفور، وسط دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، شرق دارفور)، ومن ثم يتم جمع هذه البيانات والتحقق من صحتها بواسطة محللين قانونيين لضمان دقة المعلومات الواردة في التقارير، يسهل هذا النهج عملية جمع البيانات الموثوقة بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصداقية في جميع مراحل العمل.

ملخص التقرير :

شهد اقليم دارفور بولاياته الخمس خلال شهر ديسمبر انتهاكات جسيمة وممنهجة بصورة واسعة النطاق ضد المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما في ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، و التي ما تزال تخضع لحصار قوات الدعم السريع منذ أكثر من تسعة أشهر مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني بشكل حاد وزيادة معاناة السكان.

اذ وثّق التقرير استهدافًا ممنهجًا للأحياء السكنية، مخيمات النازحين، الأسواق، والمرافق الصحية، بما في ذلك المستشفى السعودي في مدينة الفاشر. وتعرضت هذه المناطق المكتظة بالمدنيين لقصف مستمر، يكاد يكون يوميًا. كما اوضح التقرير ايضاً لحوادث القصف الجوي لطيران الجيش السوداني علي مدينة نيالا، ما زاد من حجم الأضرار والمعاناة.

وأشار التقرير ايضاً إلى التصعيد المستمر للأحداث الأمنية في مختلف ولايات الإقليم، و الذي يعكس تداعيات مباشرة لاستمرار النزاع المسلح. هذا التصعيد أدى إلى ترسيخ الهشاشة الأمنية وتفاقم الأزمة الإنسانية إلى مستويات كارثية، مع استمرار تدهور الأوضاع الانسانية يومًا بعد يوم.

كما رصد التقرير ان الولايات التي تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع تسودها مظاهر الانفلات الأمني والانتهاكات الممنهجة، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، النهب المسلح، التهديدات، الاختطاف، الاعتقالات التعسفية، وتقييد الحريات. كما يُسجل انتشار خطاب الكراهية بشكل مقلق. إضافة إلى ذلك، وثّق التقرير كذلك نزاعات مسلحة متكررة بين الرعاة والمزارعين، وعمليات قطع الطرق، واغتيالات، مما يعكس حجم التعقيدات الأمنية والإنسانية التي تواجه الإقليم.

الاطار القانوني:

شكّلَ النزاع المسلح الدائر بين القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع الذي اندلع في 15 ابريل 2023 على مستوى إقليم دارفور نكبة جديدة بالنسبة للسُكان المدنيين بما فيهم النازحين، بما تسبب في خلق أزمة إنسانية غير مسبوقة؛ إذ وصلت إلى حد ظهور بوادر المجاعة والموت جوعًا.

خلال الأزمة الدائرة، استهدفت قوات الدعم السريع من خلال عملياتها العسكرية بما تشمل القصف المدفعي والصاروخي سُكان مدنيين ولاسيما في مخميات النزوح والأحياء السكنية. كما تم تسجيل حالات عرقلتها لدخول السلع والخدمات إلى المواطنين مع منع دخول المساعدات الإنسانية. فيما يتواصل القصف الجوي للطيران الحربي التابع لقوات المسلحة السودانية مما استهدف مناطق مأهولة بالمدنيين والأعيان المدنيّة وهي فئات محمية بالقانون الدولي الإنساني وبقية المعاهدات ذات الصلة.

وبحسب البروتوكوك الإضافي الثاني لعام 1977م يُعد النزاع المسلحة الدائر بين الجيش والدعم السريع نزاعاً مسلحاً غير دولي. وارتفعت وتيرة هذا النزاع خلال شهر ديسمبر 2024 بشكلٍ واسع مما زاد من مستوى معاناة المدنيين في إقليم دارفور.

وبمراجعة الوقائع الواردة في التقرير بمختلف أنماط الانتهاكات والحوادث الأمنيّة، ووفق نصوص قانون الدولى الإنساني والقوانين الدولية ذات الصلة، فإن هذه الأفعال العنيفة والممارسات تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وبعضها ترقي إلى جرائم الابادة الجماعية. كما هناك اختراقاً واضحًا لبعض القوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة بتنظيم سياق النزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو غير دولية، وأهمها:

1. إتفاقية حماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري لسنة 2006 والتي صادق عليها السودان في 25 فبراير 2021م.
2. اتفاقية مناهضة التعذيب والعقوبة القاسية أو اللإنسانية لسنة 1984 والتي صادق عليها السودان في 25 فبراير2021م.
3. المادة 147 من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والتي حظرت استهداف الأعيان المدنية وتدميرها، كما أن حماية الأعيان المدنية ضرورة لا غني عنها لبقاء السكان المدنيين، إذ نصت المادة 25 من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907 على "تحظر مهاجمة أو قصف المدن والقرى و المساكن و المباني".
4. المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تحظر الإعتقال التعسفي أو الإحتجاز للأفراد والجماعات.
5. المادة الثالثة المشتركة بإتفاقيات جنيف الرابعة لسنة 1949 والتي تنظم كيفية معاملة الأشخاص الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال القتالية.
6. البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بإتفاقيات جنيف الرابعة لسنة 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.
7. المواد 6، 7، 8 من نظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي نصت على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وفي سياق القوانين الوطنية؛ حيث القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 تعديل 2020 تجرّم تلك الأفعال في نصوص المواد من المادة 186 و حتي المادة 192، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن مؤسسات القضاء السوداني غير قادرة في سياق النزاع الحالي على تطبيق هذا القانون لعدة أسباب وعوامل مثل ضعف استقلالية القضاء من السلطة التنفيذية، وغياب محاكم وطنية عادلة في إقليم دارفور بسبب النزاع القائم مما

يتطلب البحث عن آلية قضائية بديلة للنظر في كيفية معالجة الانتهاكات والحوادث الأمنيّة قضائيًا، والتي ارتكبت خلال الحرب الدائرة.

اولاً: الأوضاع الأمنية:

ولاية شمال دارفور:

في شمال دارفور، ما تزال الأوضاع الأمنية في تدهور مستمر بسبب العمليات العسكريّة والاشتباكات المباشرة المتبادلة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية؛ حيث القصف المدفعي والصاروخي والجوي والطائرات الحربية المسيرة. شهدت مدينة الفاشر بتاريخ 11 ديسمر 2024 عمليات قصف مدفعي متبادل من قبل الطرفين؛ حيث قصف الطيران الحربي للجيش في فترتين صباحًا ونهارًا مواقع قوات الدعم السريع بالمدينة شرقًا، فيما استمرت الأخيرة القصف المدفعي على مخيم زمزم للنازحين، كما استهدف القصف سوق المواشي وأحياء جنوب غرب المدينة مما أسفر عن مقتل 15 مدنيًا وإصابة 64 آخرين، بالإضافة إلى استهداف مدرسة تأوي نازحين/ات غرب المدينة وبالقرب من المستشفى السعودي. وفي اليوم التالي 12 ديسمبر وقعت اشتباكات بين الجيش والدعم السريع شرق المدينة عند حوالي الساعة السادسة الى الثامنة صباحًا. كما استمر قصف الدعم السريع على الأحياء الجنوبية الغربية مثل حي الثورة جنوب، وام شجيرة وحي المدرج التي تقع فيها مراكز الإيواء، مما أدى إلى تدمير جزئي لمباني مدرسة حي الثورة جنوب.

وبتاريخ 13 ديسمبر عند حوالي الساعة الثانية والنصف صباحًا استهدفت قوات الدعم السريع المستشفى السعودي قصفًا بأربعة صواريخ مسيرة مما أدى إلى استهدفت تدمير جزئي للمستشفى، وفي صبيحة اليوم التالي عند حوالي الساعة الخامسة صباحًا قصف الطيران الحربي للقوات المسلحة السودانية أماكن تتواجد فيها قوات الدعم السريع بمدينة الفاشر شرقًا. وفي الفترة المسائية عند حوالي الساعة الرابعة مساءً، تجددت الاشتباكات بين الجيش والدعم السريع في الأحياء الجنوبية ؛ حيث حي أب شنيبات، بشارية وحي المنارة. وعند حوالي الرابعة والنصف قصفت قوات الدعم السريع مدفعيًا معسكر زمزم ومحيطه، ثم واصلت القصف في اليوم التالي نحو أماكن وتجمعات الجيش في القيادة والمطار مقابل استمرار قصف الطيران الحربي للجيش مواقع الدعم السريع بأحياء السلام والكهرباء والهجرة شرقًا.

وفي 15 ديسمبر عند حوالي الساعة الحادية عشر ليلاً استهدفت قوات الدعم السريع تجمعاً للمواطنين/ات "بسوق مصغر" بحي أولاد الريف بأربعة قذائف صاروخية أُطلقت بطائرة بدون طيار، مما أدى إلى مقتل 38 مواطناً بينهم أطفال ونساء، وإصابة أكثر من 20 مواطناً بإصابات متفاوتة. وفي ذات السياق نفذ سلاح الطيران الحربي للجيش غارتين جويتين صباحاً وعند النهار على مواقع تواجد قوات الدعم السريع بأطراف المدينة شرقًا، فيما استمر الدعم السريع في القصف إتجاه الأحياء الجنوبية وسوق المواشي عند حوالي الثانية ظهرًا، مما أدى إلى مقتل طفلة وإصابة آخرين، وقام سلاح المدفعية

بقيادة الفرقة السادسة مشاه بالقصف الذي استهدف بعض مواقع الدعم السريع بالإتجاه الشرقي للمدينة.

وفي 16 ديسمبر شهدت مدينة الفاشر، عند حوالي الساعة الثانية والنصف صباحاً قصفًا كثيفًا ارعب سماء المدينة، إتضح لاحقًا ان الجيش أسقط طائرة مسيرة استراتيجية تابعة للدعم السريع. وعند الرابعة

مساءً قصفت الدعم السريع بقذائف مدفعية طويلة المدى مدنية الفاشر مما استهدف مواقف المواصلات الداخلية بسوق المواشي، وبعض الاحياء السكنية المجاورة للسوق، مما أدى إلى تدمير متاجر ومنازل المواطنين. وفي 17 ديسمبر، عند حوالي الساعة الخامسة صباحًا، حدثت عملية إنزال جوي ناجح للجيش، ومع شروق الشمس، تلت العملية بعض المناوشات المتقطعة بالجنوب الشرقي للمدينة بين الجيش والدعم السريع، وفي الصباح اطلقت الدعم السريع طائرة بدون طيار طافت سماء المدينة وقد استهدفت سوق المواشي، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مواطنين بالسوق، فيما واصل الطيران الحربي للجيش غاراته الجوية واستهداف مواقع تواجد الدعم السريع بأطراف المدينة.

وفي 18 ديسمبر عند حوالي الساعة الثامنة صباحًا قصفت الدعم السريع بقذائف بعيدة المدى مخيم زمزم للنازحين وعدد من الأحياء السكنية بالمدينة جنوبًا، مما أدى إلى مقتل مواطنين بينهم امرأتين وطفل، مما شمل الاستهداف المستشفى السعودي للمرة الثانية خلال أسبوع بأكثر من 8 قذائف، مما أسفر عن مقتل 10 مواطنين بمحيط المستشفى، بالإضافة إلى إصابة العشرات بجروح متفاوتة، بينهم نساء وأطفال. وفي التاريخ نفسه، هاجمت قوات الدعم السريع قرى منطقة ابوزريقة بمحلية دار سلام، واعتقلت 60 مواطناً وقادتهم الى منطقة مجهولة بالمنطقة، واتضح في اليوم التالي ان القوات قامت بقتلهم. واستمرت القوات إلى اليوم التالي، في القصف المدفعي المكثف لأماكن تجمعات المواطنين بالمدينة، بإطلاق قذائف بعيدة المدى على الاحياء السكنيّة جنوبًا، وجنوبًا غربيًا، وشمالًا، كما استهدف القصف محيط المستشفى السعودي للمرة الثالثة خلال أسبوع، وبأكثر من عشر قذائف مدفعية بعيدة المدى، مما أدى إلى مقتل مواطن عامل بالمستشفي (حارس)، وإصابة اثنين آخرين بينهم طفل.

وفي 20 ديسمبر، استهدفت الدعم السريع بالقصف مدفعيًا عند حوالي الثانية ظهرًا الاحياء المدينة شمالًا.، فيما رد عليه الجيش بالقصف المدفعيّ. وفي اليوم التالي عند حوالي السادسة والنصف مساءً اطلقت الدعم السريع مسيرات استراتيجية مجنحة طافت سماء المدينة، ثم نفذ الطيران الحربي للجيش غارة جوية عند حوالي الساعة الثامنة استهدف فيها مواقع تواجد الدعم السريع بشرق المدينة. وبالتاريخ ذاته شن القوات المشتركة الموالية للجيش هجومًا كاسحًا على منطقة زورق التي تقع في صحراء شمال دارفور، والتي يسيطر عليها قوات الدعم السريع، مما أدت إلى حرق سوقها.

وشهدت مدينة الفاشر يوم 22 من ديسمبر عمليات عسكرية مكثفة؛ حيث أطلقت الدعم السريع بشكل مكثف أكثر من 30 قذيفة مدفعية بعيدة المدى على معسكر أبو شوك للنزوح، وأبو شوك الحلة، وعدد من احياء المدنية شمالًا وغربًا، مما اسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين، بالإضافة إلى تدمير كليّ وجزئي لعدد من منازل المواطنون بالمعسكر والأحياء. وفي صبيحة اليوم التالي قصفت الجيش من قيادة الفرقة السادسة مشاه مدفعيًا بشكل كثيف عدد من مواقع قوات الدعم السريع بمدنية الفاشر

جنوبًا وشرقًا كما نفذ غارات جوية بذات الاتجاهات. وفي يوم الثلاثاء 24 ديسمبر عند حوالي الواحدة ظهرًا استهدفت قوات الدعم السريع بالقصف المدفعي سوق مخيم أبوشوك وحي ابوشوك الحلة كما أطلقت عددًا من المسيرات الحربية طافت بسماء المدينة متزامناً مع عمليات قصفها المدفعي لأحياء المدينة.

كما واصلت قوات الدعم السريع في القصف المدفعي في اليوم التالي مستهدفة ابوشوك الحلة، والمستشفى السعودي عند حوالي الثامنة صباحًا بأكثر من 3 قذائف مدفعية ثقيلة مما أدي إلى تدمير كبير في المعدات الطبية والمنشآت الحيوية بالمستشفى. وعند الخامسة مساءً حدثت اشتباكات بين الجيش والدعم السريع في الأحياء المدينة شرقًا وجنوبًا، فيما واصلت الدعم السريع في القصف المدفعي في اليوم التالي عند حوالي التاسعة صباحًا مخيم ابوشوك للنازحين. وتواصلت المناوشات في 27 من ديسمبر بين الأطراف، حيث قصفت الدعم السريع السوق الكبير بمدينة الفاشر والمستشفى السعودي وبعض الاحياء المجاورة، بالإضافة الي سوق معسكر ابوشوك للنازحين/ات، مما أدى الى مقتل 2 مواطنين؛ أحدهما عامل ببنك الإدخار بالسوق الكبير، والآخر مرافق مريض بالمستشفى، وإصابة العشرات بجروح متفاوتة، وفي يوم 28 من ديسمبر استهدفت الدعم السريع بالقصف المدفعي، عند حوالي السابعة صباحًا مخيم ابوشوك مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا وتدمير للمنازل والممتلكات.

ولاية جنوب دارفور:

منذ بداية ديسمبر، شهدت ولاية جنوب دارفور التي تسيطر عليها بالكامل قوات الدعم السريع تفاقمًا ملحوظًا في الأوضاع الأمنية. حيث تزايدت حوادث النهب المسلح والقتل خارج القانون والتهديدات بالقتل بشكلٍ سافر. ففي الأول من ديسمبر، لُقي جثة شاب في العشرينيات مرميًا في جبل نيالا من الناحية الشرقية، بعد أربعة أيام من اختفائه؛ حيث عثر على عربته(ركشة) معروضًا للبيع، وقد تم اعترف الجناة بعد القبض عليهم انهن كانوا قد طلبوا منه اعطائهم جهاز تاب والعربة، ولما رفض قالوا بقتله على الفور. وفي ذات السياق تم العثور على مواطن كان في طريقه إلى مزرعته، لايتجاوز الثامنة عشر من عمره في طريق نيالا بليل مقتولًا في ظروفٍ غامضة، حيث عثرت أسرته على خبر وفاته بالإنترنت من قبل أناس وجدو الجثة، ولمدة يومين لم يتم التعرف على أهله فقاموا بدفنه، ونشروا صورته على مواقع التواصل الاجتماعي. وليلة الثامن من ديسمبر تعرض مواطن في طريقه من موقف الجنينة حيث يعمل إلى منزله في حي السريف الناحية الجنوبية الغربية لمدينة نيالا، عند حوالي السادسة مساءً لعملية اطلاق نار ونهب من قبل ثلاث أشخاص مسلحين، وحيث تم تهديده بإطلاق نار فأخذوا هاتفه وكيس طعام أسرته.

وفي التاسع من ديسمبر بمدينة نيالا تعرض الطبيب المعز يعقوب لحادث نهب مسلح بمدينة نيالا من قبل مجهولين مسلحين، حيث تم تهديده بالسلاح فنهبوا سيارته وأصيب بطلق ناري في رجله. وفي 22 ديسمبر، عند حوالي الساعة التاسعة مساءً، تعرض منزل مواطن بحي الجير شمال إلى عملية إطلاق نار من قبل خمسة أشخاص مسلحين يستغلون دراجة نارية؛ حيث أطلقوا النار عند وصولهم للمنزل

المستهدف ما جعل صاحبه يقوم بتبادلهم، وسماع صراخ داخل البيت، مما أدى إلى فرار المهاجمين، ويرجح انهم كانوا يحاولون نهب شبكة الاستارلنك الذي كان بحوزة صاحب المنزل لكثرة ما انتشرت هذه الحالات مؤخرًا بالمدينة. وفي 23 من ديسمبر، تعرض مواطن في منطقة رئاسة محلية بليل إلى الاعتقال

من قبل قوات الدعم بعد انزاله من عربة نقل عامة لمدة يومين، كان في طريقه من مدينة نيالا الى المنطقة الواقعة شرق جنوبها.

سياسيًا، في 26 من ديسمبر أعلن المجلس الأعلى للإدارة المدنية التابع لقوات الدعم السريع، بتكوين الأجهزة العدلية بالولاية، بما تشمل القضاء، والنيابة العامة، والادارة القانونية في موتمرٍ صحفيّ.

ولاية شرق دارفور:

تشهد الولاية توترً أمنيًا متفاقمًا. حيث في مساء السادس من ديسمبر تعرض المواطن محمد الدومة(24 عامًا) لحادث نهب مسلح بواسطة أربعة أشخاص مسلحين يستغلون عربة ماركة (اتوز بربري) بينما هو عائد إلى منزله الواقع في شمال مدينة الضعين بالقرب من سوق شق تبلدي، وتم نهب هاتفه ومبلغ من المال تحت التهديد بالسلاح، في 12 ديسمبر وقع حادث نهب في حي الصفاء بالقرب من سوق الضعين الكبير، حيث تعرض شباب كانو يجسلون أمام منزلهم إلى تهديد من قبل 5 مسلحين يستغلون عربة بوكس، بينما تم تبادل اطلاق النار لاذ المهاجمين بالفرار. وفي الحي نفسه على بُعد 2 شارع قامت المجموعة بتهديد مسافرين قادمين من محلية عديلة لإسعاف مريضة، حيث نهبوا ممتلكاتهم. كما تعرض الشاب حمدان حمدي للطعن استهدف اسفل صدره وطعنه آخر استهدف جانيه الايمن، ونهب مبلغ 480.00 الف جنيه و 2هاتف جوال، بتاريخ 13 من ديسمبر عند حوالي الساعة التاسعة مساءً في حي الصفاء بالقرب من ميدان أبو تقيلة شرق مدينة الضعين.

وبتاريخ 14 ديسمبر، نشب صراع بين رعاة ومزارعين بمحلية شعيرية، حيث أوضحت تفاصيل الحادث ان رعاة تعدوا على مزارع في منطقة ابو دنقل الواقعة جنوب شرق محلية شعيرية، مما أدى إلى نشوب نزاع عنيف مسلح أسفر عنه مقتل 9 اشخاص وإصابة 4 آخرين من بين الطرفين، من دون اي تدخل جهات أمنية بالمنطقة، مما أدى إلى تخوف المواطنين من تكرار احداث مماثلة. ويوم الأحد 22 من ديسمبر، تعرض المواطن الشاب مصطفى موسى صالح لطعنٍ أودى بحياته إثر شجار دار بينه وشاب آخر يعمل في سوق لم يتم التعرف على بعد. كما في 23 من ديسمبر عند حوالي الساعة التاسعة مساءً، تعرض مزارعين قادمون من شمال مدينة الضعين يستغلون عربة لاند روفر تحمل كمية من محصول الفول السوداني لنهب مسلح من قبل مسلحين مجهولين يستغلون عربة لاند كروزر، بين بوابة الضعين الشمالية وسوق شق تبلدي، حيث نهبوا المحصول واطارات السيارة ثم لاذوا بالفرار دون وقوع اصابات أو قتل للمواطنين.

ولاية وسط دارفور:

تنتشر مظاهر التوتر الأمني بصورة واسعة بولاية وسط دارفور، وسط غياب تام للمؤسسات العدليّة وأدوات المحاسبة في ظل سيطرة قوات الدعم على الجزء الأكبر من الرقعة الجغرافية للولاية. ففي يوم الاثنين الثاني من ديسمبر، وعند حوالي الثالثة ظهرًا تعرض النازح عبدالرحيم ادم محمد (35 عامًا) للطعن بالسكين في ظهره من قِبل أحد الشباب بمرافقة ومساندة صديق له، داخل مركز توزيع المواد الغذائية بمعسكر الحميدية والتي يقدمها برنامج الغذاء العالمي بالشراكة مع منظمة الاغاثة الاسلامية العالمية، وذلك بسبب مشاجرة ملاسنة كلامية بينهم في صف النظام المخصص لتلقي الخدمة، ونقل المصاب إلى إحدى العيادات الطبية بالمعسكر لتلقى العلاج، وتم القبض على الجاني وصديقه ووضعا في الحبس داخل المعسكر حتى لا تسبب تلك الحادثة في إثارة الفوضى وإغلاق مركز التوزيع.

وفي يوم الأربعاء، الرابع من ديسمبر، وعند حوالي الساعة العاشرة صباحًا عبرت طائرة انتينوف أجواء مدينة زالنجي، وهي قادمة من الناحية الغربية واتجهت شرقًا دون إحداث أي قصف أو تأثير عسكري يذكر. وفي يوم الثلاثاء، العاشر من ديسمبر وعند حوالي الساعة الخامسة مساءً، تعرض نازحة تعمل تاجرة محاصيل بسوق المرين إلى عملية ملاحقة من قبل 3 مسلحين يستقلون دراجة نارية بالقرب من مدرسة الصالحين الثانوية بحي الحميدية شرق، تحت تهديد السلاح؛ حيث نهبوا منها مبلغ نقدي وهي كانت في طريق عودتها من السوق إلى معسكر الحميدية - مربع 6.

في العاشر من ديسمبر، عند حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً، تعرض النازح محمد زكريا اسماعيل جمعة (80 عاماً)، يسكن معسكر الحميدية - مربع1) لاعتداء بالضرب في الرأس وطعن بالسكين في فكه السفلى من قِبل ثلاثة مسلحين مجهولين يحملون بندقية جيم بلجيكي وكلاشنكوف، ويغطون رؤوسهم بقطعة الكدمول، ويستقلون دراجة نارية، كان في طريق عودته من مزرعته بقرية حلة ميرم التي تقع جوار ميدان لكرة القدم لشباب مربع2 وعلى بعد أقل من نصف كلم للمعسكر، حيث حالات المجموعة نهب حماره وما بحوزته تحت التهديد، وعندما فشلوا، لاذوا بالفرار إلى الإتجاه الشرقي للمخيم.

وفي 15 ديسمبر، عند الساعة التاسعة والنصف مساءً قتل عزالدين عبدالعزيز أبو البشر(من قبيلة الفور) شخص يدعى ود ادم التوم (يتبع لقبيلة خزام)، وفي صبيحة اليوم التالي تاريخًا، عند حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحًا، تعرض منطقة دليج التابعة لمحلية وادي صالح لهجوم من قبل أهالي المقتول وبعض العناصر من المجموعات العربية المتحالفة يستقلون دراجات نارية؛ حيث قاموا بأعمال نهب للمنازل والمحلات التجارية بمعسكر النازحين في أحياء (جبرونة، تارنقا، والسلام) بالاتجاه الجنوبي للمعسكر، كما قام المهاجين بقتل شخصين في الحال احدهما يدعى موسى عبدالله موسي (45 عامًا) ويسكن حي السلام تم قتله في منزله مدافعاً عن أسرته وممتلكاته كما نجم عن الهجوم إصابة آخرين بإصابات بعضها خطيرة. ولاحقًا تم فتح بلاغ، فيما بعد تم القبض على بعض الجناة وتحويلهم إلى سجن زالنجي احدهم يدعى سيف الدين محمد ابراهيم (20 عامًا) من منطقة دامرة فرقو، التي تسكنها قبيلة خزام.

وفي 18 ديسمبر، عند الساعة حوالي السادسة والربع مساءً، تعرض المواطن ابراهيم احمد جامع الزاكي (18 عامًا) لعملية اطلاق نار من قبل مسلحين مجهولين يستقلون دراجة نارية، ويحملون 2 بندقية كلاشنكوف بالقرب من منزلهم الكائن بحي الجزائر في الاتجاه الجنوبي الغربي للمسجد العتيق بالحي، حيث أصابوه بعد رفضها اعطائهم هاتفه الجوال، في قدمه الأيمن بإصابة بالغة ونقل على إثر ذلك إلى مستشفي زالنجي التعليمي لتلقى العلاج، وفيما بعد تم تحويله إلى نيالا لإكمال العلاج. وفي 24 ديسمبر، عند الساعة الثامنة والنصف مساءً، اعتقلت السُلطة المدنية بمنطقة نيرتي الشاب هارون ادم هارون الملقب ب(وتشي) (30 عامًا)، كان في طريق عودته من المحطة بالسوق إلى منزلهم الكائن بحي (إستارينا)، وإستمر الإعتقال حتى صباح اليوم التالي، وطلب منه بأن يدفع مبلغ 108 الف جنيه سوداني كغرامة ورفض دفعه، وتم إطلاق سراحه لاحقًا.

وبتاريخ 27 ديسمبر، لقى المواطن عبدالعزيز علي سليمان (25 عامًا) حتفه مقتولًا من قبل مسلحين مجهول يحمل بندقية 6B امام بوابة محكمة زالنجي، وهو من أبناء منطقة مورني، يعمل فران في مخبز النور الذي يقع جنوب شرق مستشفي زالنجي التعليمي، وتم نقل جثمانه الى مشرحة زالنجي، فُتح بلاغ لدى مركز الشرطة التابع للدعم السريع، وبمقتضى ذلك تم إعتقال عشرة اشخاص (6 شباب و4 فتيات) مشتبه بتورطهم في ارتكاب الجريمة او التعاون مع الجناة الذين اغلبهم يربطه بالضحية علاقة صداقة ومعرفة، ولاحقًا تم اطلاق سراحهم بضمانة مالية مقابل كل واحد منهم مبلغ 150 الف جنيه سوداني ولم يتم الوصول إلى الجاني بعد.

في 12 من ديسمبر، وعند حوالي التاسعة مساءً شهدت مدينة زالنجي حادث مقتل شخص ملقب بلعوبة(20 عامًا) تم رمي جثته في حي كنجومية غرب من قِبل مسلحين مجهولين، ويعمل الضحية سائق ركشة ويتبع لقوات الدعم السريع، وعليه وفور إنتشار الخبر تعرض بعض منازل المواطنين في الحي لعمليات نهب وسرقات بذريعة التفتيش والبحث عن الجاني/الجناة، بموجب هذه الأوضاع، فرضت الإدارة المدنية على لسان نائبها ورئيس لجنة أمن الولاية المكلف الدكتور احمد عبدالله مناوي قرارًا بحظر التجوال ليلًا من الساعة الثامنة مساءً إلى الخامسة صباحًا.

على الصعيد السياسي، في 15 من ديسمبر، ترأس الدكتور أحمد عبدالله مناوي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي ورئيس الإدارة المدنية لولاية وسط دارفور بالإنابة، اجتماع لجنة أمن الولاية بحضور العميد محمد ادم البنجوس قائد ثاني الفرقة الثانية مشاة زالنجي، وناقش الاجتماع حزمة من الترتيبات الأمنية لحسم التفلتات الأمنية، وأقرت اللجنة عن استمرار عمليات الدورية الليلية من الساعة الثامنة مساءً وحتى الرابعة صباحًا. وفي اليوم ذاته، أصدرت السلطة المدنية التابعة لحركة تحرير السودان، قيادة عبد الواحد نور بدائرة نيرتي قرارًا بحظر التجوال بالدائرة من الساعة الثامنة مساءً وحتى الرابعة صباحًا إعتبارًا من 16 ديسمبر، مشددًا على ضرورة الالتزام بالقرار وإلا كل من يخالفه سيعرض نفسه للمساءلة القانونية.

وخلال الفترة من 15 إلى 20 ديسمبر، قامت الإدارة المدنية بالولاية بالطواف لمحليات وادي صالح الكبرى وأعلنت على لسان رئيسها عبدالكريم يوسف عثمان عن تشكيل الادارة المدنية والمجلس

التأسيسي بالمحليات الأربع وهي: وادي صالح، بندسي، مكجر، وام دخن. وفي ذات السياق أصدرت الإدارة المدنية قرارًا يُمنع بموجبه تصدير الغلال المتمثل في (الدخن والذرة) إلى خارج حدود الولاية مع فرض عقوبات تشمل غرامات مالية والمصادرة وتطبيق جميع الإجراءات القانونية الأخرى على المخالفين. وعلى صعيد ذا صلة في يوم الأربعاء 18 ديسمبر، أصدرت وزارة الزراعة والغابات التابعة للدعم السريع بالولاية قرارًا منعت بموجبه قطع الأشجار وترحيل الفحم والحطب إلى خارج حدود الولاية مع فرض عقوبات الغرامة المالية لكل من يخالف القرار.

وخلال الشهر، قامت قوات الدعم السريع مؤخرًا بعملية تنظيف واسعة على مطار زالنجي. وفي يوم 26 من ديسمبر، وعند حوالي الرابعة عصرًا، حدثت مشاجرة بين شخصين مسلحين في محل بائعة الشاي بسوق مرين، ونتج عن ذلك اطلاق نار كثيف، بصورة عشوائية في ظل وجود اثنين ارتكاز لقوات الدعم السريع من الناحيتين الشرقية بمحطة اللالوبة والغربية جوار مركز التأمين الصحي الحميدية، مما تسبب في إثارة الخوف والهلع في وسط المواطنين وأصحاب المحلات التجارية مما أدى إلى إغلاق السوق.

ولاية غرب دارفور:

شهدت ولاية غرب دارفور منذ بداية شهر ديسمبر بمختلف محلياتها أحداثًا سياسية كانت لها تبعاتها الامنية على أوضاع الولاية، وخاصةً تلك المتعلقة بالقرارات المتخذة من قبل رئيس السلطة المدنية التابعة للدعم السريع من جهة، ووالي الولاية ببورتسودان من جهة ثانية. ففي الأول من ديسمبر التقى رئيس السلطة المدنية تجاني الطاهر كرشوم بمكتبه نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية، كما التقى في اجتماعٍ مشترك مع منظمات المجتمع المدني العاملة بالولاية وتناول الاجتماعان الأوضاع الإنسانية بالولاية، كما ناقشا وضعية الولاية باعتبارها تمثل بوابة لدخول المساعدات الإنسانية إلى إقليميّ دارفور وكردفان. في يوم 3 ديسمبر، أعلنت الإدارة المدنية بغرب دارفور رفضها قيام امتحانات الشهادة السودانية خارج الولاية، وذلك بعد صدور قرار من حكومة السودان بإلزام كل طلاب ولاية غرب دارفور الجلوس للامتحانات في منطقة ابشي بدولة تشاد. وفي يوم 12 من ديسمبر أجازت السلطة المدنية بالولاية برئاسة كرشوم بالأمانة العامة للحكومة الميزانية العامة للولاية لسنة 2025.

وبتاريخ 11 ديسمبر أصدر والي الولاية بحرالدين ادم كرامة مرسومًا ولائيًا قضى بإلغاء أربعة مجالس بالولاية وهي؛ المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والمجلس الأعلى للثقافة والإعلام، والمجلس الأعلى للسلام المجتمعي، والمجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية مع إلغاء المجالس والإدارات التابعة لها. وفي التاريخ ذاته، أصدر الوالي كرامة كذلك مرسومًا يقضي بإنشاء وزارات وإدارات جديدة وهي؛ وزارة المالية والاقتصاد، وتتكون من الإدارة العامة للمالية والقوى العاملة وتنمية الموارد، والإدارة العامة للاستثمار والتجارة والصناعة، والإدارة العامة للزراعة والثروة الحيوانية، ووزارة التربية والتعليم والخدمات وتتكون من الإدارة العامة للتربية والتعليم والأوقاف، والإدارة العامة للبنى التحتية والشؤون الهندسية، والإدارة العامة للشباب والرياضة، والإدارة العامة للثقافة والإعلام، ووزارة الصحة والتنمية الاجتماعية وتتكون من الإدارة العامة للصحة، والإدارة العامة للتنمية الإجتماعية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ما تزال الأوضاع غير آمنة بل متوترة بشكل متفاقم في ظل استمرار عمليات التعبئة والاستنفار من كل الأطراف، وانتشار خطاب الكراهية وسط القرارات السياسية والامنية التي تتواصل في الصدور من قبل كلتا السلطتين إحداهما في الجنينة والأخرى في بورتسودان. في يوم 16 ديسمبر فرض الإتحاد الأوروبي عقوبات تشمل تجميد الأصول وحظر السفر، على أربع شخصيات من الجيش والدعم السريع ومن بينهم رئيس السلطة المدنية بغرب دارفور، تجاني الطاهر كرشوم، وذلك لقيامه بتسهيل تجنيد المليشيات للقتال إلى جانب الدعم السريع بجانب تورطه في التخطيط والتوجيه وارتكاب انتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان بالولاية.

وبتاريخ 19 من ديسمبر، أصدر والي الولاية بحر الدين ادم كرامة، قرارًا قضى بتشكيل اللجنة الولائية للاستنفار والمقاومة الشعبية بغرب دارفور شملت 12 عضوا بإشرافه، كما أصدر قرارًا نص على تشكيل 8 لجان فنية للجنة الأخيرة تضم اجمالًا 43 عضوًا. والتقى السلطان سعد عبد الرحمن بحر الدين بالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بنيويورك؛ حيث بحث اللقاء الأحداث التي شهدتها سلطنة دار مساليت خلال الأزمة وما خلفتها من مأساة إنسانية كارثية ومعاناة اللاجئين في شرق تشاد واحتياجاتهم الضرورية الأساسية. وبتاريخ 28 من ديسمبر قدمت الدعم السريع عرضًا عسكريًا داخل مدينة الجنينة؛ حيث طافت السيارات الحربية والقتالية محملة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة أحياء المدينة ووجد استنكارًا من قبل المواطنين.

ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان:

ولاية شمال دارفور:

وسط استمرار العمليات العسكرية بين الدعم السريع والجيش، تشهد ولاية شمال دارفور تفاقمًا مرعبًا في استمرار ارتكاب انتهاكات جسيمة وواسعة لحقوق الإنسان وضد المدنيين والأعيان المدنيّة. ففي الأول والثاني من ديسمبر، قصفت قوات الدعم السريع مدفعيًا مخيم زمزم للنازحين ما أدى إلى مقتل نازح على الأقل وإصابة 13 آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة. وبتاريخ الثالث من ديسمبر، هجمت قوات الدعم السريع عند حوالى الساعة 12 مساءً منطقة ابوزريقة وقراها مما تسبب في مقتل 20 مدنيًا على الأقل وإصابة أكثر من 14 شخص بينهم نساء وأطفال.

مقتل 6 أشخاص على الأقل، وإصابة 8 آخرين جراء قصف مدفعي قامت به قوات الدعم السريع في الرابع من ديسمبر، على معسكر زمزم، بجانب تدمير وإلحاق أضرارًا بمنازل وممتلكات. وفي ذات اليوم، قصف طيران الجيش مدينة الكومة عند حوالي التاسعة والنصف صباحًا، مما استهدف مناطق مأهولة بالسُكان المدنيين، ما أسفر عن مقتل 9 مدنيًا بينهم نساء وأطفال وإصابة أكثر من 11 آخرين. وفي السابع من ديسمبر، قتل 3 أشخاص وإصابة 8 آخرين جراء هجوم قامت به القوات المشتركة الموالية والمتحالفة مع الجيش على منطقة مالحة.

فيما في التاسع من ديسمبر، قصفت الدعم السريع مدفعيًا احياء مدينة الفاشر غربًا، مما خلف 9 قتيلًا وسط المدنيين وإصابة آخرين. وفي ذات التاريخ، قصف طيران الجيش مدينة كبكابية، واستهدف

سوقها وخلف أكثر من 44 ضحية بين قتيل وإصابة وسط المدنيين. كما استهدف الطيران الزاوية التجانية بمدينة الفاشر مما أدى مقتل طفل عفى الاقل. وبتاريخ 10 ديسمبر، قصفت قوات الدعم مدفعيًا معسكر زمزم للنازحين في فترتين مما أدى إلى قتل وإصابة 7 اشخاص على الاقل وسط النازحين، بجانب تدمير العديد من المنازل والممتلكات.

وبتاريخ 13 من ديسمبر، قصفت الدعم السريع عند حوالي الثانية والنصف صباحًا المستشفى السعودي بأربعة صواريخ مسيرة استهدفت غرف المرضى مما خلفت أدى إلى سقوط 9 قتيلًا من مرضى ومرافقين، بالاضافة الى تدمير جزئي للمستشفى. وفي اليوم التالي تاريخًا، عند الساعة 11 مساءً، قصفت قوات الدعم السريع حي أولاد الريف شمال مدينة الفاشر، بأربعة صواريخ مما أسفر عن مقتل 20 مدنيًا وإصابة 18 آخرين. وفي اليوم التالي من التاريخ الاخير، قصف طيران الجيش مدينة الكومة مما خلف تدميرًا جزئيًا لمنازل المواطنين، فيما استمرت الدعم السريع في القصف المدفعي مستهدفًا سوق المواشي بالفاشر مما خلف تدميراً جزئيًا لمتاجر المواطنين. وفي 16 من ديسمبر، بينما ادى قصف مدفعي للدعم السريع إلى مقتل 2 مواطن على الأقل بسوق المواشي، قصف طيران الجيش مدينة الكومة عند حوالي التاسعة صباحًا ما أسفر عن مقتل مواطن وتدمير 4 منازل على الاقل.

في 18 ديسمبر، قصفت الدعم السريع مخيم زمزم ما أدى إلى حرق وتدمير بعض المنازل، وفي اليوم التالي تاريخًا قصفت المستشفى السعودي ما أسفر عن مقتل شخص على الاقل وتدمير جزئي لبعض غرف المستشفى، وفي اليوم التالي، 20ديسمبر، قصف الطيران الحربي للجيش مدينة الكومة ما أدى إلى تدمير بعض منازل المواطنين. وفي 21ديسمبر قصف طيران الجيش مجدداً مدينة الكومة التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع ما ادى إلى تدمير بعص المنازل، وفي ذات اليوم، اشتبك الجيش والدعم السريع في منطقة الزرق ما ادى إلى حرق سوقها. وفي 24 ديسمبر، قتلت الدعم السريع بكبكابية الطبيب الصيدلي يحي سنين محمود تحت التعذيب عقب اعتقاله في طريق ذهابه من منطقة طويلة إلى كبكابية. كما قامت القوات بتدمير متاجر المواطنين بسوق معسكر ابوشوك نيفاشا ومقتل امراة وإصابة تاجر جراء قصفٍ مدفعي قامت به على المخيم.

وبتاريخ 25 من ديسمبر قصفت الدعم السريع المستشفى السعودي ما اسفر عن تدمير جزئي لبعض أجزاءه. وفي اليوم التالي 26 ديسمبر قصفت القوات بمدافع ثقيلة بعيدة المدى مخيم أبوشوك ما ادى إلى مقتل 7 نازحًا وإصابة 3 آخرين على الأقل. وفي 27 ديسمبر، قامت قوات الدعم السريع بقصفٍ مدفعي داخل السوق الكبير لمدينة الفاشر ما أدى إلى مقتل عامل ببنك الإدخار والتنمية الاجتماعية، كما استهدفت القوات عند حوالي العاشرة مساءً، في اليوم ذاته منطقة قوز بينا التابعة لوحدة الإدارية ابوزريقة بأربع قذائف ما استهدفت مركز الإيواء بالمنطقة ما راح ضحيتها 17 قتيلًا واصابة 12 آخرين من بينهم نساء وأطفال. وفي 28 من ديسمبر قامت قوات الدعم السريع بقصفٍ مدفعي على معسكر أبوشوك للنازحين ما أدى إلى تدمير جزئي للمركز الصحي بالمخيم.

ولاية جنوب دارفور:

في التاسع والعاشر من ديسمبر، ما بين الساعة السابعة إلى الثامنة والنصف مساءً، قصف طيران الجيش أماكن مختلفة بجنوب دارفور. حيث استهدف مطار نيالا شرقًا، ومنطقة موسيه في الجنوب شرقي وجبل سقيرا في الشرق الشمالي، وآبار مياه في حي تكساس في جنوب وادي بيرلي، بالإضافة إلى قرية

دقريس جنوبًا، وأم القرى شمالًا. وقد أسفر عن مقتل غفير بالآبار وإصابة آخرين من أصحاب نقل المياه، بالإضافة إلى بعض التدمير للمنازل والممتلكات.

وفي 18 ديسمبر، قصف الطيران الحربي التابع للجيش أماكن في مدينة نيالا؛ حيث استهدف مركز إيواء بمدرسة نيالا الثانوية بنين، مما أدى إلى مقتل 4 أشخاص وإصابة 16 آخرين من بينهم أطفال ونساء. وفي 21 ديسمبر استهدف قصف للطيران الحربي للجيش منطقة موسيه شرق جنوب مدينة نيالا مما أسفر عن مقتل مدنيًا على الاقل وتدمير منازل وممتلكات المواطنين. كما في 26 ديسمبر أودى قصف لطيران الجيش بحياة أربعة أشخاص من أسرة واحدة على الاقل، وفي 28 ديسمبر عاود الطيران القصف على المدينة مستهدفًا اماكن كلية نيالا التقنية، البورصة، المجلس التشريعي، ومنطقة موسيه.

ولاية شرق دارفور:

تستمر قوات الدعم السريع في ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين بالولاية ولا سيما في الاسواق والأحياء والطرقات الرابطة بين محيات وقرى الولاية بمدينة الضعين. ففي يوم الخميس 19 ديسمبر، تعرض تجار كانوا قادمون من سوق محلية بحر العرب للضرب من قبل قوات الدعم السريع، وذلك على خلفية عدم توقفها عند بوابة تفتيش وتحصيل لهم، والتي تقع بالقرب من سوق الأوقاف بمدينة الضعين، فلحقت بهم عربة على متنها مجموعة من عناصرها، فأمروا الجميع النزول ثم الصعود إلى عربة النقل، ثم اجبروهم على دفع مبلغ من المال لتسوية الأمر بينهم.

ولاية وسط دارفور:

شهدت الولاية خلال شهر ديسمبر، مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان بجانب الحوادث الأمنية. ففي يوم الأربعاء 11 من ديسمبر، وعند حوالي الواحدة ظهرًا، مجموعة من عناصر من قوات الدعم السريع يرتدون زيهم العسكري ويستغلون 2 عربة بوكس وركشة ويحملون بنادق كلاشنكوف وجيم 3 ومسدسات وشبكة ستارلينك دخلوا معسكر الحميدية في حي جانجا دولا ثم قاموا بإثارة الخوف والهلع وسط سُكان المعسكر، وقاموا باعتقال شخص يعمل في مركز ستارلينك ملقب ب(تري) وذلك على خلفية سرقة هاتف جوال في وقت سابق.

وفي 19 من ديسمبر، وعند حوالي السابعة والربع مساءً عبرت طائرة انتينوف أجواء مدينة زالنجي، وحلقت في سماء مخيم الحميدية لبضع دقائق، كانت قادمة من الاتجاه الشمالي الغربي واتجهت شرقًا دون أن تحدث أي قصف، مما أدخل الرعب والخوف وسط المدنيين.

ولاية غرب دارفور:

خلال ديسمبر، شهدت الولاية تصاعدًا مستمرًا لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين بما فيها انتهاكات القتل خارج إطار القانون، وتقييد الحريات بما يشمل انتشار خطاب الكراهية، والتهديد والنهب المسلح من قِبل قوات الدعم السريع والمجموعات الموالية والمتحالفة معها، التي تسيطر على ولاية غرب دارفور بالكامل.

فبتاريخ السابع من ديسمبر، تعرضت منظمة CRS لحادثة تهديد ونهب مسلح من قبل عناصر تتبع إلى الدعم السريع، في الوحدة الادارية مورني التابعة لمحلية كرينك أثناء مرورهم بها إلى طريقهم لمحلية فوربرنقا؛ حيث نهبوا منها إحدى سياراتها وكل المعدات والممتلكات التابعة للموظفين.

وفي التاسع من ديسمبر، عند حوالي الساعة الثالثة صباحًا، أطلقت عناصر من قوات الدعم السريع النار على مواطنة تدعى عائشة محمد إبراهيم (45 عامًا) داخل منزلها بحي ليما بكرينك، مما استهدفتها في بطنها. وعلى الفور نُقِلت إلى مستشفى كرينك الريفي ثم تم تحويلها في صبيحة اليوم التالي إلى مستشفى الجنينة التعليمي لتلقي العلاج. وتعود تفاصيل الحادث إلى ان عناصر حاولت نهب بقرة لها تحت تهديد السلاح، وعندما قاومتهم بشدة قاموا بإطلاق النار عليها.

التوصيات:

وفق ما يحتويه، يوصي تقرير شهر ديسمبر بالآتي:

1. ضرورة ايقاف النزاع المسلح الدائر الذي اندلع منذ صبيحة 15 أبريل 2023 بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، بتداعياته الكارثيّة التى طالت كافة أوجه الحياة في البلاد.
2. ضرورة التزام كل أطراف النزاع المسلح باحكام القوانين الوطنية والإقليمية والدولية وبما فيها الخاصة بتنظيم سياقات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي صادق عليها السودان.
3. ضرورة التزام أطراف النزاع المسلح الدائر بكافة الأحكام الخاصة والعامة التي تنص على توفير كامل الحماية للمدنيين والاعيان المدنية وتحري عدم استهدافها بأعلى درجات الحرص والالتزام القانوني والاخلاقي.
4. ضرورة الالتزام بالالتزامات القانونية والتفاوضية بما فيها اتفاق جدة، وتوصيات مفاوضات سويسرا، التي وقعت عليها أطراف الحرب أثناء النزاع، بما تشمل حماية حاسمة للمدنيين والاعيان المدنية.
5. ضرورة فك الحصار على مدينة الفاشر ومحيطها لما خلفه من تداعيات مأساوية على حياة المدنيين بما فيهم النازحين.
6. ضرورة الحرص على تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين على طول وعرض إقليم دارفور، حيث الأزمة الإنسانية تودى يوميًا بأرواح في صمت.
7. ضرورة إيجاد صيغ واتخاذ قرارات وإجراءات عاجلة واستراتيجية لحماية المدنيين وحقوقهم المنصوصة في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الاربعة وبروتوكوليها الإضافيين على الاقل.